

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٦٢

الاثنين، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيانغ	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيدة موران
	البرازيل	السيد جارديم أوليفيرا
	الصين	السيد داي بنغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفير
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-64871 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

المتصلة بالأساس الدستوري للانتخابات تسفر عن إجراءات ملموسة من جانب الجهات الفاعلة ذات الصلة، مما يزيد من تأخير آفاق إجراء انتخابات شاملة للجميع وحرّة ونزيهة تهدف إلى إنهاء الفترة الانتقالية واستعادة شرعية المؤسسات.

ومن أجل تصميم استجابة لتلك التحديات السياسية الهائلة، قررت إعطاء الأولوية للمشاورات مع الجهات الفاعلة الليبية في الميادين المؤسسية والسياسية والأمنية ومن المجتمع المدني من جميع أنحاء البلد، بما في ذلك الجنوب والشرق والغرب. ومنذ وصولي إلى ليبيا، شرعت في سلسلة من المشاورات مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة السياسية والأمنية والاقتصادية الليبية، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني من كل منطقة من مناطق البلد، من أجل الحصول على فهم أفضل للتحديات الحالية والحلول الممكنة وتطلعات الشعب الليبي. وأشعر بالامتنان لمحاورتي، الذين رحبوا بي دون استثناء وأعربوا عن الآمال الكبيرة التي يعقلونها على عمل الأمم المتحدة في الوساطة وعلى مساعيها الحميدة.

وعلى نحو أكثر تحديدا، تبادلنا الآراء مع رئيس المجلس الرئاسي وأعضاء حكومة الوحدة الوطنية، بمن فيهم رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة ووزيرة الخارجية نجلاء المنقوش وأعضاء آخرون في مجلس الوزراء. كما التقيت برئيس هيئة الأركان العامة، الفريق الحداد، وبالأعضاء الغربيين في اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥.

وتشاورت مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والمؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي. كما تبادلنا وجهات النظر مع رئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، عبر الهاتف، حيث كان عليه أن يسافر خارج البلد في اليوم التالي لوصولي. وسافرت إلى القبة للقاء رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح عيسى. وفي الأول من أمس سافرت إلى بنغازي حيث التقيت بالمشير خليفة حفتر، القائد العام للجيش الوطني الليبي؛ وبالأعضاء الشرقيين في اللجنة العسكرية المشتركة؛ وبرئيس الوزراء المعين من قبل مجلس النواب، فتحي باشاغا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد باتيلي.

السيد باتيلي (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن للمرة الأولى منذ أن توليت مهامتي بصفتي الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وأتطلع إلى العمل عن كثب مع المجلس وأثق بأنني سأتمكن من التعويل على دعم الأعضاء.

قبل وصولي إلى ليبيا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، تواصلت مع مجموعة واسعة من ممثلي الدول الأعضاء في نيويورك، بمن فيهم أعضاء مجلس الأمن وممثلو المنظمات الإقليمية، للاستماع إلى أفكارهم بشأن الحالة في ليبيا وأفكارهم حول كيفية التغلب على التحديات التي يواجهها البلد. وشددت على أهمية ضمان أن يدعم المجتمع الدولي الجهود الليبية بطريقة منسقة وأن يحتشد خلف قيادة الأمم المتحدة وأن يتمتع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يزيد من تعميق الانقسامات.

ولا يزال المأزق السياسي قائما دون نهاية واضحة تلوح في الأفق لحالة الجمود التي طال أمدها بشأن السلطة التنفيذية. وعلاوة على ذلك، لا يبدو أن الجهود الرامية إلى حل المسائل المعقدة المتبقية

الدفاع في الجيش الليبي المزمعة إلى بنغازي معلقة. وأحدث على إجراء تبادلات منتظمة بين رئيسي الأركان لإعطاء زخم للخطوات الرامية إلى إعادة توحيد المؤسسات العسكرية.

وتشمل التطورات على المسار الاقتصادي إصدار التقارير السنوية لديوان الرقابة الوطنية وهيئة الرقابة الإدارية حول أنشطة المؤسسات العامة، بما في ذلك مصرف ليبيا المركزي وحكومة الوحدة الوطنية. واستجابة لبعض النتائج والتوصيات الواردة في تلك التقارير، أعلن رئيس الوزراء الدببية عن سلسلة من التدابير الإدارية التصحيحية. وفُتحت تحقيقات في عمل المسؤولين الليبيين، استناداً إلى الملاحظات والتوصيات الواردة في التقارير.

ومما يؤسف له أن حالة حقوق الإنسان في ليبيا ما زالت مثيرة للقلق. فلا تزال الانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء مستمرة مع إفلات من العقاب. ولا يزال الاحتجاز التعسفي ممارسة شائعة.

ففي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وفي أعقاب اشتباكات بين عصابات متنافسة للاتجار بالبشر في مدينة صبراتة، عثر على ١١ جثة متفحمة لأشخاص يعتقد أنهم مهاجرون في قارب راس، وعثر على أربع جثث أخرى تظهر أدلة على وجود جروح خارج القارب. وأشار إلى إعلان وزارة الداخلية عن إجراء تحقيق، من شأنه أن يقدم الجناة إلى العدالة. وأدعو السلطات الليبية إلى اتخاذ تدابير فورية وذات مصداقية لمعالجة حالة المهاجرين واللاجئين المزرية وتفكيك شبكات الاتجار والشبكات الإجرامية ذات الصلة.

وتظهر الإحصاءات الرسمية التي تلقتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في ١ تشرين الأول/أكتوبر أن ما يقرب من ٠٠٠ ١١ شخص، من بينهم ٥٥ امرأة، يقضون عقوبات في سجون تديرها الشرطة القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ما يقرب من ٠٠٠ ٦ شخص رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، بمن فيهم ١١٣ امرأة، ويقبع ١٣٥ حدثاً وراء القضبان. ويمثل العدد الإجمالي زيادة بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بالأرقام الصادرة في آب/أغسطس ٢٠٢١. وكثير من

واجهت كذلك بممثلات المنظمات النسائية. وبالأمر استقبلت منظمات المجتمع المدني والمرشحات للانتخابات البرلمانية وممثلات منظمات المجتمع المدني النسائية في طرابلس.

ولا تزال هناك خلافات كبيرة حول الكيفية التي يريد الليبيون التغلب بها على الأزمة الحالية. ورداً على الإدانة شبه الإجماعية لوجود المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية في ليبيا والتدخل الأجنبي المتواصل في شؤون البلد، أكدت لجميع محاورين أن حل الأزمة يجب أن يأتي من داخل ليبيا، استناداً إلى إرادة الشعب الليبي. وحثت قادة البلد على الانتباه إلى تطلعات الشعب إلى السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والقيادة المستجيبة.

وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار لا يزال صامداً، يلزم تنشيط المسار الأمني لأنه تأثر سلباً بالمأزق السياسي الذي طال أمده. وقد أسفرت الاشتباكات العنيفة التي وقعت في طرابلس في ٢٧ آب/أغسطس عن تحول في ميزان القوى في العاصمة، الأمر الذي عمق التوترات بين الجهات الأمنية الفاعلة في الشرق والغرب وأسفر عن استقرار هش.

وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في تعبئة الجماعات المسلحة والاشتباكات فيما بينها، هناك تقارير عن استمرار أنشطة تجنيد واسعة النطاق. وقد أدى القتال بين الجماعات المسلحة في الزاوية، غرب طرابلس، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، إلى محاصرة عشرات العائلات لعدة ساعات وأسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين على الأقل، بمن فيهم صبية في العاشرة من عمرها.

وعطفاً على انخراطي مع الجهات الفاعلة الأمنية في الشرق والغرب، يسرني أن أبلغكم بأن اللجنة العسكرية المشتركة ٥٥٥ وافقت على الاجتماع تحت رعاية الأمم المتحدة في سرت يوم الخميس المقبل لمناقشة استئناف أنشطة اللجنة لتعزيز تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. والتقى رئيساً الأركان في تونس العاصمة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر على هامش معرض جوي ودفاعي. ولا تزال زيارة رئيس أركان

لمجلس الأمن أن ينسق توجيه الرسائل وأن يؤكد على الجهات الفاعلة الليبية ضرورة العمل معا من أجل إجراء انتخابات بإخلاص وبصورة ملتزمة. كما أن دعوة المجلس الموحدة إلى مزيد من الاتفاق والتنسيق في عمل الجهات الفاعلة الدولية ستكون ذات قيمة كبيرة أيضا لجهود بعثة الأمم المتحدة.

وفي الأسابيع المقبلة، أعترم بذل جهود لتيسير عقد اجتماع بين القادة الرئيسيين لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لفهم الالتزامات المعلنة في الرباط في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر والاتفاق على تدابير سياسية ودستورية وقانونية وأمنية للمضي قدما في الأعمال التحضيرية للانتخابات في أقرب وقت ممكن، تمشيا مع التطلعات التي أعرب عنها الشعب الليبي بوضوح. وأعترم أيضا السفر إلى سرت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر لاستئناف عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ وإحياء المسار الأمني. وعلى هذا الأساس، سنعيد أيضا تنشيط المسارين السياسي والاقتصادي. وأخيرا، سأعمل من أجل تعبئة دعم المجتمع الدولي لضمان أن ننسق جميعا بشكل منسجم مع النهج المذكور أعلاه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد باتيلي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص باتيلي على أول إحاطة يقدمها إلى مجلس الأمن وأن أهنئه على توليه مهام منصبه. وهو يحظى بدعم المملكة المتحدة الكامل في تنفيذ ولايته. كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في جلستنا اليوم.

من المؤسف أن النخبة السياسية الليبية لم تحرز أي تقدم إضافي بشأن الاتفاق على أساس لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة وشاملة للجميع. ولذلك، أرحب بجهود الممثل الخاص باتيلي للتواصل مع جميع الأطراف الليبية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المجتمع المدني والمجموعات النسائية والشبابية. وبوصفنا المجلس، ينبغي لنا الآن أن نحت جميع الأطراف الليبية، ولا سيما القادة السياسيين الليبيين، على العمل بشكل بناء مع الممثل الخاص باتيلي والاتفاق

المحتجزين قبل المحاكمة، الذين يمثلون ثلث مجموع نزلاء السجون، محتجزون من دون إمكانية اللجوء إلى القضاء. ولا تشمل تلك الأرقام ما يقرب من ٣٢٤٣ مهاجرا محتجزين تعسفا في مراكز احتجاز تديرها كيانات حكومية.

فعلى السلطات الليبية ضمان الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة للمحتجزين بتهم ذات مصداقية والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفا.

في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، نظم الرئيس المشارك للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التابع للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا، بالتعاون مع المجلس الرئاسي والاتحاد الأفريقي، جلسة إحاطة عن المصالحة الوطنية، تبادل فيها الخبراء أفضل الممارسات والخبرات الوطنية الأخرى في ذلك المجال. وسلط الاجتماع الضوء على دور الضحايا في صميم عمليات المصالحة الفعالة القائمة على الحقوق والحاجة إلى إعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة والأهمية الحاسمة لكفالة الشمولية وتمثيل المرأة ومشاركتها بصورة مجدية. وشدد الخبراء كذلك على أهمية ضمان ربط جهود المصالحة ربطا فعالا بالعملية السياسية.

وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، التقيت بوزير خارجية جمهورية الكونغو بصفته ممثلا لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا. وأطلعني على نتائج الاجتماع الذي اختتم للتو، الذي ناقش فيه الاتحاد الأفريقي الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع للمصالحة الوطنية مع نظراء ليبين.

يستدعي الوضع في ليبيا عملية توافق في الآراء لإعادة شرعية الدولة. ويجب إنشاء مؤسسات مشروعة قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب على أساس إرادة سياسية حقيقية. وفي تلك العملية، يكتسي إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية أهمية قصوى. وسأكثف المشاورات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة لإحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق بشأن المعايير الضرورية لتحقيق ذلك الهدف، بما في ذلك في مؤتمر القمة المقبل لجامعة الدول العربية. وسيكون من المهم

ويجب تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الاستراتيجي ويجب أن تتوفر لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الموارد اللازمة. ومن الضروري تمديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة لكي تؤدي البعثة دورها. ونرحب بما أبلغنا به الممثل الخاص باتيلي اليوم، وهو أنه يعمل مع الأطراف الليبية لإعادة العملية السياسية إلى مسارها. وينبغي أن تكون الأولوية للاتفاق على إطار دستوري لإجراء الانتخابات، وينبغي وضع جدول زمني.

وتحث النرويج جميع الأطراف الليبية على العمل بشكل بناء مع الممثل الخاص بشأن هذه المسائل والاستجابة لنداءات الشعب الليبي لإجراء انتخابات. كما نشجع جميع الأطراف على ضبط النفس وتجنب الأعمال والأقوال التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد الحالة. ويجب على جميع الأطراف أن تتحمل المسؤولية عن تجنب تصعيد جديد للعنف.

وتشعر النرويج بالقلق إزاء تدهور حالة المهاجرين في ليبيا. وندين مقتل ١٥ مهاجرا في صبراتة وندعو السلطات الليبية إلى ضمان إجراء تحقيق شامل في حالات الوفاة هذه. ويساورنا قلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع والاعتقالات التعسفية والاختطاف وما أبلغ عنه من استخدام التعذيب. ولا تزال التقارير تفيد أيضا بوقوع أعمال عنف في مراكز الاحتجاز ضد الأطفال المهاجرين واللاجئين، الذين يشكلون نسبة ١٨ في المائة من المحتجزين. وندعو السلطات الليبية إلى وضع حد للاحتجاز التعسفي، ولا سيما للأطفال؛ والإفراج عن المحتجزين بشكل غير قانوني؛ وإلى اتخاذ تدابير على الفور لمنع التعذيب أو العنف الجنسي أو غيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء الاحتجاز. ويجب على السلطات الليبية الوفاء بالتزاماتها بحماية حقوق الإنسان، ويجب حماية الحيز المتاح للمجتمع المدني، بما في ذلك جماعات حقوق المرأة.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على ضرورة الانسحاب الكامل لجميع المقاتلين الأجانب والمرتبقة والقوات الأجنبية من ليبيا والحاجة إلى تنفيذ برنامج ملائم لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالتعاون الوثيق مع البلدان المجاورة.

على خريطة طريق للانتخابات في أقرب وقت ممكن، وهو ما يصب في مصلحة الشعب الليبي بأسره.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على مجالين يقوضان احتمالات إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع. أولا، تشعر المملكة المتحدة بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بزيادة القيود المفروضة على المجتمع المدني في ليبيا وتدهور حيز العمل المتاح له. وبالإضافة إلى العقوبات الإدارية التي تواجهها منظمات المجتمع المدني، فهي تواجه تصعيدا في مستوى وتواتر التدقيق في عملياتها. ووجود مجتمع مدني نابض بالحياة أمر بالغ الأهمية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع. كما أنه عنصر أساسي في الديمقراطية الفاعلة، مما يؤدي إلى مزيد من الاستقرار والازدهار. ولذلك، نحث جميع السلطات الليبية على ضمان بيئة عمل آمنة ومأمونة ودون عوائق للمجتمع المدني في ليبيا.

ثانيا، ندعو جميع الأطراف الليبية إلى حماية حياد المؤسسات العامة ونزاهتها وإعادة توحيدها لضمان استخدام ثروات ليبيا من أجل خير جميع المواطنين. وتضرر التقارير عن إساءة استخدام الأموال العامة، الواردة في تقرير ديوان المحاسبة الأخير، بمصادقية المؤسسات الليبية. ويجب دعم هذه المؤسسات لخدمة ليبيا بأسرها وكل الشعب الليبي.

أخيرا، أود أن أشكر أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة في المفاوضات الرامية إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة عام. ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص

باتيلي على إحاطته. وترحب النرويج بتعيينه ممثلا خاصا للأمين العام، ويسرنا أن نرى أنه بدأ العمل من طرابلس.

تواجه ليبيا عددا من التحديات. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يكون لدينا وجود قوي ومستقر للأمم المتحدة في البلد، أولا وقبل كل شيء لدعم العملية السياسية التي يقودها ويملك زمامها الليبيون. وتؤيد النرويج بقوة دور الأمم المتحدة وعملها في ليبيا.

بتعزيز تدابير بناء الثقة والحلول التوفيقية. وفي الوقت نفسه، نؤكد أن تحديد مواعيد نهائية مصطنعة لن يؤدي إلا إلى عرقلة الطريق.

وتظل الشمولية هي حجر الزاوية في المصالحة الوطنية في ليبيا. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تشمل العملية جميع القوى السياسية الرائدة، بما في ذلك ممثلو السلطات السابقة. وفي هذا السياق، نرحب بجهود الاتحاد الأفريقي لتنظيم مؤتمر للمصالحة الوطنية على نطاق ليبيا.

ولا يقل عن ذلك أهمية التعاون على المسار الأمني. ونشاط الممثل الخاص تقيمه الحاجة إلى استئناف الاتصالات بين رئيسي الأركان العامة لشرق ليبيا وغربها من أجل توحيد الهياكل العسكرية الليبية. ولم يتغير الموقف الروسي من مسألة إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا. ودعوا إلى انسحاب متزامن ومتوازن وتدرجي ومرحلي لكافة الجماعات المسلحة والوحدات العسكرية غير الليبية، دون استثناء.

ونجاح العملية السياسية في ليبيا يتطلب عملاً منسقاً من جانب جميع أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين يهدف إلى البحث عن حلول توفيقية لقطع العقدة المستعصية في ليبيا لصالح شعبيها، بدلاً من السعي وراء أجندات سياسية ضيقة الأفق. إن المحاولات الرامية للتلاعب بالأطراف الليبية وللتأثير الأحادي الجانب على الوضع على الأرض لن تحل مشكلة الانقسام الليبي، بل ستؤدي بدلاً من ذلك إلى ترسيخ الانقسامات. كما أننا لا نرى قيمة مضافة في محاولات إنشاء آليات منفصلة للتسوية الليبية دون مشاركة ليبية، كما هو الحال عادة. نحن بحاجة إلى الإصغاء إلى كلمات الشعب الليبي، الذي أكد باستمرار أن التدخل الخارجي غير المدروس لا يعزز توحيد البلاد، بل يعيق العملية السياسية فحسب.

وما زلنا ندعم الدور المركزي للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا كأداة رئيسية لتنسيق جهود الوساطة الدولية في ليبيا. ونأمل أن تكون القوى السياسية الرائدة في البلد على استعداد للانخراط في مشاركة موضوعية وبناءة مع تلك الآليات. ومع ذلك، فإن الليبيين أنفسهم هم من ينبغي أن يكون صاحب الدور الأول في التوصل إلى اتفاق بشأن معايير الترتيبات القطرية المستقبلية.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد عبد الله باتيلي، على إحاطته بشأن الحالة في ذلك البلد.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أهنئ السيد باتيلي على تعيينه في منصبه الهام جداً. ومنذ ما يقرب من عام، تعين على البعثة أن تعمل من دون رئيس مكلف من مجلس الأمن، ولم يكن لذلك أثر إيجابي على عملية التسوية الشاملة. ونحن على ثقة من أن السيد باتيلي سيتمكن من تكثيف جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة في المستقبل القريب ومن العمل مع أصحاب المصلحة الليبيين لإعادة إطلاق العملية السياسية. ومن جانبنا، نؤكد من جديد دعمنا لجهود الأمم المتحدة الموجهة نحو البحث عن سبل مقبولة للخروج من هذه الأزمة. ولن ندخر جهداً في تيسير ذلك.

إن الوضع الداخلي في ليبيا مثير للقلق في الوقت الحالي، وفي نهاية المطاف، لن يؤدي وضع وجود حكومتين في البلد بحكم الأمر الواقع إلا إلى مزيد من زعزعة استقرار الحالة. ومن الأدلة على ذلك الاشتباكات المتزايدة التواتر بين الجماعات المسلحة وأنشطة التعبئة ومظاهرات المواطنين الواسعة النطاق.

والهدف الرئيسي لمجلس الأمن في الوقت الحاضر هو منع تحول موجات العنف إلى حرب أهلية. ونعتقد أن محاولات تجميد الصراع السياسي الداخلي في ليبيا دون اتخاذ خطوات حقيقية نحو التسوية والمصالحة الوطنية هي محاولات قصيرة النظر للغاية.

وإحدى الطرق الممكنة لحل المأزق الحالي في ليبيا الاتفاق على مشروع دستور وعقد انتخابات شاملة على مستوى البلد. ونلاحظ إحراز تقدم ملموس على المسار السياسي. وخلال الاجتماع الذي عقد في المغرب في ٢١ أكتوبر/تشرين الأول، اتفق رئيس مجلس النواب الليبي صالح ورئيس المجلس الأعلى للدولة المشري على استكمال الجهود الرامية إلى توحيد الهياكل التنفيذية وإجراء التعيينات العليا داخلها بحلول أوائل عام ٢٠٢٣. ونثق بأن الطرفين سيواصلان معالجة المشاكل

ويساورنا القلق إزاء استمرار الجمود السياسي، وندرك تماما أنه كلما طال أمده، تعمقت أكثر الانقسامات بين الناس. ونكرر دعوتنا للقادة الليبيين لتبني رغبة الشعب الليبي في السلام والاستقرار والازدهار في وحدة. واستمرار تعبئة الجماعات المسلحة وتحركها في طرابلس وحولها يتعارض مع هذا الهدف المشترك. ويساورنا القلق أيضا إزاء استمرار تبادل الخطب التحريضية. والوسائل العسكرية ليست هي الحل؛ فهي لا تجلب سوى المزيد من المعاناة للمدنيين دون الفوز بالسلام. لذلك ندعو إلى الحوار والمصالحة في عملية يملك زمامها الشعب الليبي وتتقصها الإملاءات الخارجية. ولهذا السبب، نؤيد تماما جهود المجلس الرئاسي.

والبيان المشترك الصادر عن الاجتماع التشاوري السنوي السادس عشر المشترك بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر يسلم بأهمية التآزر والتنسيق والتعاون في المصالحة الوطنية - في جملة أمور. وينبغي أن يكون ذلك "مسترشدا بمبادئ الملكية الوطنية والشراكات الهادفة مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية". ونرحب بدعم الاتحاد الأفريقي لعملية المصالحة في ليبيا، ونتطلع إلى تنفيذ الخطوات العملية المتفق عليها بالفعل، بما في ذلك تيسير عقد اجتماع للمصالحة في طرابلس في الأشهر المقبلة.

باستخدام الحوار وعملية المصالحة الوطنية الشاملة والشاملة، يمكن لليبيين تحقيق أساس دستوري متين للانتخابات. ولكي يتحقق ذلك بأكبر قدر من الفعالية، فإن القيادة الوسيطة للممثل الخاص أمر بالغ الأهمية. ولذلك، نرحب بتركيزه الأولي على الانخراط مع جميع الأطراف الليبية، بما في ذلك المجتمع المدني والنساء ومجموعات الشباب. وندعو جميع الأطراف إلى الاستفادة من دعم الوساطة الذي تقدمه الأمم المتحدة، لأننا نسلم بأن كل الدعم الدولي قيم ولكن ينبغي للأمم المتحدة أن تنسقه من أجل اتساق الجهود. هذا التنسيق مهم أيضا في منع التدخل الخارجي السلبي الذي كان سمة الصراع في ليبيا. وندين هذا التدخل الذي يتجلى أيضا من خلال وجود قوات أجنبية ومقاتلين أجانب ومرتبقة في ليبيا. ونكرر مطالبتنا بانسحابها الفوري.

ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ستنتهي هذا الأسبوع، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي السابق، أصررنا على التمديد التقني للبعثة لمدة ثلاثة أشهر، على وجه الحصر في ضوء الحالة غير المقبولة فيما يتعلق بقيادة البعثة. والآن تحسنت الحالة، ولذلك نحن على استعداد للنظر في تجديدها لمدة عام ولمناقشة مضمون مشروع قرار ذي صلة لمجلس الأمن.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أذكر بذكرى مؤسفة تحل في هذا الأسبوع. فقبل ١١ عاما، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قتل الرئيس السابق للجمهورية العربية الليبية، معمر القذافي، بوحشية على مشارف سرت. وكان ذلك الحادث المأساوي، الناجم عن التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي ضد هذا البلد الواقع في شمال أفريقيا، إيذانا بذروة الفوضى. كان بعض السياسيين الغربيين سعداء بل واستمتعوا بالحادث. والآن نفهم جميعا أن العمل العسكري للبلدان الغربية أغرق البلد في الفوضى والخروج على القانون. ولم يتغلب الشعب الليبي بعد على الآثار المدمرة لتلك المأساة. ونحن جميعا بحاجة إلى استخلاص الدروس من هذا ومساعدة ليبيا على الشروع في الطريق إلى السلام المستدام والدائم. وهذا ما نتمناه بصدق لأصدقائنا الليبيين.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، غابون وغانا وكينيا.

نرحب ترحيبا حارا بالممثل الخاص للأمين العام، السيد عبد الله باتيلي، ونشكره على الإحاطة الإعلامية. ونهنئه على تعيينه ممثلا خاصا ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ونتمنى له كل التوفيق. ونرحب أيضا بمشاركة السفير طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا.

ونشكر الأمين العام على أن لدينا الآن ممثلا خاصا موضوعيا في طرابلس. إن وجوده في ليبيا وتفاعله مع أصحاب المصلحة الليبيين هو إشارة قوية على التزام المنظمة بالسلام والأمن في بلدهم. وستوفر ولاية موضوعية مدتها سنة واحدة للممثل الخاص والبعثة الاستقرار اللازم لتنفيذ ولايتهما وستبرهن على استمرار التزام المجلس.

تبين لنا ملاحظات الممثل الخاص أن الحالة لا تزال متقلبة وأن هناك العديد من المسائل المعلقة فيما يتصل بتحقيق الاستقرار في ليبيا. ولكننا ونقول من أن وصوله إلى طرابلس سيعطي حيوية جديدة للعملية السياسية المحلية وأن العملية ستمضي قدماً تدريجياً وبثبات. ونحيط علماً باجتماعاته الأولى مع مختلف المحاورين في ليبيا، ونؤكد من جديد دعمنا الكامل له في الاضطلاع بولايته.

ونرحب أيضاً بالاجتماع الذي عقد مؤخراً بين رئيس المجلس الأعلى للدولة ورئيس مجلس النواب في المغرب. ونأمل أن تتغلب المحادثات المباشرة بين هاتين الهيئتين على العوائق التي تحول دون إكمال الفترة الانتقالية بواسطة عملية شاملة وبمشاركة كاملة من جانب النساء والشباب. سأركز بياني على ثلاث مسائل.

أولاً، من الضروري أن يشجع المجتمع الدولي الأطراف الليبية ويدعمها لأجل المضي قدماً في تنظيم الانتخابات وتوحيد المؤسسات. ومما يثير القلق أن الجهات الفاعلة الخارجية هي التي تسبب الانقسامات بين الليبيين لخدمة مصالحها الجيوستراتيجية والاقتصادية. إن هذه الأساليب لا تؤدي إلا إلى تعزيز استقطاب أطراف النزاع وتعقيد آفاق العملية السياسية التي أذن بها مجلس الأمن. وتؤدي علاوة على ذلك إلى توترات إقليمية تهدد استقرار منطقتي وسط وشرق البحر الأبيض المتوسط. لذلك يجب أن يتوقف التدخل الأجنبي في ليبيا صوناً لوحدة البلد وسيادته وسلامته الإقليمية.

ثانياً، نعرب عن شعورنا بالقلق إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وإساءة معاملة المهاجرين في ليبيا. ويعد التقرير الذي أصدرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذا الشهر بمثابة دعوة للسلطات الليبية جنباً إلى جنب مع بلدان المنشأ والمقصد، لتحمل مسؤولياتها والعمل بطريقة منسقة لحماية حقوق المهاجرين. إن هذا الوضع خطير، لا سيما بالنسبة للمهاجرين في مراكز الاحتجاز. وندعو السلطات إلى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة لتوفير آليات لضمان الحقوق الإنسانية لجميع المهاجرين، بما في ذلك الحق في اللجوء والعودة الآمنة والكرامة.

ونشيد باللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وندعم عملها في المساعدة على الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2020. ونحثها على مواصلة تنفيذ خطة عمل تشرين الأول/أكتوبر 2021 لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية. وينبغي استكمال هذه الجهود بالتعاون الوثيق بين ليبيا والأمم المتحدة والبلدان المجاورة والاتحاد الأفريقي في رصد الانسحاب. كما ينبغي أن تتضمن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المقابلة المتعمدة - ليس فقط في ليبيا ولكن أيضاً في بلدان المنشأ المتعددة. وينبغي القيام بذلك من أجل تجنب الصراع الدوري والهشاشة في منطقة الساحل، التي تواجه بالفعل الآثار السلبية عبر الحدود للصراع في ليبيا.

يتمثل البعد الإقليمي الآخر المثير للقلق للنزاع والذي يجب أن نواصل ذكره في محنة المهاجرين واللاجئين في ليبيا والبحر الأبيض المتوسط. ولا يزال هذا النزاع يكشف عن أسوأ ما في البشر من حيث معاملة تلك الفئة الضعيفة من الناس الساعين إلى حياة أفضل وأكثر أماناً. ونطالب بالمعاملة الإنسانية للاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء باعتبارها مطلباً أساسياً للقانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة. ونكرر دعوتنا إلى أن ترصد الأمم المتحدة على نحو أوثق الموارد وقنوات المعلومات التي تمكن من إساءة المعاملة كما فعلنا في بياننا السابق المؤرخ 30 آب/أغسطس (انظر. (S/PV.9120)).

إدراكاً منا للشغرات التي ربما تنشأ عن التحولات الطويلة الأمد، نحذر من تسييس قطاع النفط الليبي والتلاعب به من قبل القوى الخارجية. ونذكر أيضاً بأن أصول ليبيا المجمدة تظل ملكاً لليبيين فضلاً عن حمايتها والحفاظ عليها لصالح الليبيين. وينبغي إدارتها بطريقة صارمة بالتشاور مع السلطات الليبية.

أخيراً، نؤكد مجدداً احترامنا لسلامة ليبيا الإقليمية وسيادتها وتأييدنا لعملية سلام يملكها الليبيون ويتولون قيادتها حقاً.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص عبد الله باثيلي على إحاطته الأولى لمجلس الأمن في إطار مسؤوليته الجديدة والدقيقة. أرحب كذلك بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

إلى أفضل الجهود المستمرة من جميع المعنيين، لا سيما من قبل المجلس.

تعتقد ألبانيا اعتقاداً راسخاً بأن الانتخابات هي السبيل الوحيد للمضي قدماً. فلا يمكن ضمان الشرعية إلا من خلال الانتخابات، وهذا ما يحتاجه الليبيون ويتطلعون إليه ويستحقونه باعتباره السبيل الوحيد للمضي قدماً والشروع في إرساء الديمقراطية في البلد والحفاظ على وحدته وسلامته الإقليمية. لذلك من الضروري أن تتحد إرادة أصحاب المصلحة الليبيين حول اتفاق على أساس دستوري لتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات شاملة وحرّة ونزيهة. ومن شأن ذلك أن يبدأ فصلاً جديداً وتمس حاجة البلد إليه لأنه سيهيئ الظروف المواتية لتشكيل الحكومة واتخاذ قرارات منصفة بشأن التخصيص العادل للموارد الوطنية.

كما نرحب باستئناف الحوار بين رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة في الأيام الأخيرة. ففي مثل هذه اللحظات الحاسمة التي تتسم بعدم اليقين والتوتر الشديد، علاوة على المخاطر الكبيرة يكتسي الوقت أهمية حاسمة. ويجب على القادة أن يدركوا مدى السلطة والمسؤولية الهائلة المنوطة بهم. إن الاتفاق الذي يتوقعه الجميع، أن يؤدي إلى نهوض ليبيا أخرى وأفضل لصالح الجميع. وإلا سيؤدي الفشل إلى خسارة الجميع حين يفقدون الأمل وينفذ صبرهم فيخاطرون بإعادة البلد إلى حالة الفوضى. يستحق الليبيون أفضل من مجرد مأزق سياسي لا نهاية له، يحتشد بخطاب التصعيد في سياق لعبة سياسية محصلتها صفرية.

بالمثل فإن من الضروري أن تستند جميع الجهود الدولية المبذولة لدعم عملية تحقيق الاستقرار بقيادة الليبيين وملكيتهم إلى قيادة الأمم المتحدة. وتلك أفضل الطريق لإنهاء ممارسات الاستقطاب والانقسامات الطويلة والمدمرة التي عانى منها البلد لأكثر من عقد من الزمان.

وينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية، فضلاً عن استمرار الدعم الذي تقدمه الجهات الفاعلة الإقليمية في ذلك الصدد. يجب أن تستند عملية المصالحة الوطنية الحقيقية الطويلة

ثالثاً، نحث أطراف النزاع على الامتناع عن الإجراءات التي قد تؤدي إلى التصعيد. إن النداءات الأخيرة التي وجهتها بعض الجهات الفاعلة لاستئناف القتال تقوض التقدم المحرز بواسطة وقف إطلاق النار. لقد بنيت لنا أكثر من ١٠ سنوات من النزاع في ليبيا أنه لن يكون هناك حل عسكري له. وللحيلولة دون وقوع مزيد من القتال وتدهور الوضع الإنساني، تشدد المكسيك على ضرورة التقيد الصارم بحظر الأسلحة. نذكر في هذا الصدد بأن جميع الدول الأعضاء ملزمة بالامتثال للتدابير التي اعتمدها مجلس الأمن لمنع دخول الأسلحة والذخائر إلى ليبيا. ونأمل أن تعزز الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مكافحة التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفقاً للقرار ٢٦١٦ (٢٠٢١).

في الختام، أؤكد مجدداً دعم بلدي للبعثة في ليبيا. ونأمل أن توفر الولاية الجديدة التغييرات اللازمة للبعثة لكي تتمكن من تحقيق توقعات المجلس، بل تحقيق أمل الشعب الليبي في السلام والاستقرار.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بالمثل الخاص للأمين العام باثيلي في هذه الجلسة ونتمنى له كل التوفيق في مهمته الهامة. وأود أن أؤكد له دعمنا الكامل لجهوده في هذه اللحظة الحرجة بالنسبة لليبيين. ونرى أن وصوله إلى طرابلس وتفاعله مع السلطات وأصحاب المصلحة الليبيين والمجتمع المدني سيعطيان زخماً جديداً للعملية السياسية التي تعاني من الجمود في البلد. وذلك ما تحتاج إليه ليبيا حقاً: طاقة إيجابية ودفعه قوية نحو إيجاد الحلول بدلاً من الاستمرار في إثارة المشاكل والتوترات الجديدة، التي سرعان ما تؤدي إلى التصعيد كما رأينا في كثير من الأحيان.

ونرى أن إجراء مشاورات شاملة ومكثفة لإيجاد حل توافقي مقبول لجميع الأطراف سيساعد على تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي المستقل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الذي تؤيده ألبانيا. ونتوقع أن يقدم مجلس الأمن الدعم وأن يكفل فعالية ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التي ستجدد قريباً لمدة عام واحد، فضلاً عن تجهيزها بالموارد اللازمة. إن إخراج ليبيا من المأزق الحالي مهمة صعبة وتتطلب بذل

في حين أن إعادة توحيد القوات المسلحة الليبية هي أفضل طريقة لتحقيق ليبيا ذات السيادة والتمتع بالسلام. وستواصل فرنسا دعم الحوار بين الجهات الأمنية الفاعلة في الشرق والغرب، وخاصة بدعم من اللجنة العسكرية المشتركة ٥٥+٥، من أجل الحفاظ على وحدة ليبيا. ويجب احترام حظر الأسلحة احتراماً كاملاً. وفي ذلك الصدد، ستواصل فرنسا العمل دعماً لعملية القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط - عملية إيريني، وتدعو جميع البلدان العاملة في البحر الأبيض المتوسط إلى التعاون معها. وتدعو فرنسا جميع الجهات الفاعلة الليبية والإقليمية إلى احترام الحقوق السيادية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. إن مذكرات التفاهم الموقعة في عام ٢٠١٩ بين تركيا وحكومة الوحدة الوطنية الليبية وأي اتفاقيات أخرى ناتجة عنها لا تتوافق مع القانون الدولي للبحار. ولا يمكن أن تترتب على هذه الاتفاقيات آثار قانونية على دول ثالثة.

إن التعبير الحر عن إرادة الشعب وحده القادر على استعادة الشرعية التي لا جدال فيها في ليبيا. وفي مواجهة الانقسامات المتزايدة التي يغذيها التدخل الأجنبي، سيكون من الضروري العمل على وضع خريطة طريق سياسية جديدة. لذلك فمن الملح توجيه ليبيا مرة أخرى نحو إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مزدوجة في أقاليم طرابلس وبرقة وفزان. ولن يتسنى تحقيق ذلك إلا من خلال حوار حقيقي بين جميع الليبيين. وينبغي أن يركز الحوار على تحقيق أساس دستوري ويجب على الجهات الفاعلة فيه أن تتعهد بالتزامات حقيقية وصادقة بإجراء انتخابات آمنة وشفافة وذات مصداقية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن فرنسا تدعو ليبيا إلى إنشاء آلية لإعادة التوزيع العادل والشفاف للإيرادات لصالح جميع السكان. وسيكون من الأهمية بمكان وضع حد لاختلاس الأموال العامة الذي يعود بالنفع على الميليشيات على وجه الخصوص ويؤجج التوترات في الميدان.

إن انتهاكات حقوق الإنسان التي لا تزال ترتكب في ليبيا مروعة للغاية، وخاصة العنف الجنسي والجنساني وانتهاكات حقوق المهاجرين

الأمم إلى مبادئ العدالة الانتقالية، مع احترام حقوق واحتياجات جميع الليبيين، بمن فيهم ضحايا الانتهاكات والتجاوزات.

ولا يزال احترام حقوق الإنسان في ليبيا قضية خطيرة، بما في ذلك ما يتعلق بالقيود المفروضة على حرية التعبير. إن الأصوات الحرة والمشاركة النشطة للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والنساء والشباب عناصر أساسية لمجتمعات صحية ومنفتحة. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في ليبيا، ولا سيما حالة المهاجرين واللاجئين والنازحين داخلياً، التي ذكرها الممثل الخاص للأمين العام على وجه التحديد. إن عمليتي الاعتقال الأخيرتين لاثنتين من المشتبه بهم الرئيسيين في جرائم ضد ضحايا الاتجار بالبشر وتهريب البشر في ليبيا هي النهج الصحيح وينبغي بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد. لذلك نعتقد أنه ينبغي للبعثة أن تضطلع بدور أقوى في مكافحة انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وفي تعزيز احترام سيادة القانون والقانون الإنساني، وفقاً للاستعراض الاستراتيجي المستقل الذي أجري في العام الماضي. نحن ندرك أن الديمقراطية عملية ليست سهلة ولا سريعة. فمن دون احترام حقوق الإنسان ومن دون مؤسسات قائمة على القانون ونظام قضائي مستقل ومجتمع منفتح وحيوي كركائز أساسية، تظل الديمقراطية كلمة جوفاء ومفهوماً نظرياً. وهذه مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة لبلد عانى شعبه كثيراً في الماضي.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص

على الإحاطة التي قدمها. في البداية، أود أن أؤكد من جديد على الهدف الرئيسي المتمثل في التوصل إلى تشكيل حكومة ليبية موحدة قادرة على حكم كامل أراضي ليبيا وتمثيل جميع الليبيين. إن الوضع الراهن يجعل ليبيا عرضة للتدخل الأجنبي ومحاولات زعزعة استقرارها وتقسيمها. يجب الحفاظ على مكاسب اتفاق وقف إطلاق النار وكفالة تنفيذ الكامل. وتشمل الأولويات الرئيسية الأخرى تنفيذ خطة سحب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة من ليبيا، فضلاً عن إطلاق عملية تسريح ونزع سلاح وإعادة إدماج الميليشيات. وقد أكد العنف الذي وقع هذا الصيف في منطقة طرابلس على تلك الاحتياجات،

يعرقلون أو يقوضون الإكمال الناجح لعملية الانتقال السياسي في ليبيا قد يخضعون لجزاءات الأمم المتحدة. يجب أن يكون واضحاً لقادة ليبيا أن استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية أمر غير مقبول.

ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء احتمال اندلاع المزيد من القتال في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في ليبيا في آب/أغسطس. وتقع على عاتق جميع الدول مسؤولية واضحة عن تثبيط أي أعمال ليبية تزعزع استقرار الوضع الأمني وتهدد اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠٢٠.

ويستمر الاستخدام غير الشفاف لعائدات النفط الليبية لتحقيق مكاسب سياسية وشخصية في دعم الشخصيات السياسية المتنافسة التي تحول وجهة الأموال لتعزيز الدعم، لا سيما بين الميليشيات والمقاتلين الأجانب. ويجب أن نعمل مع الممثل الخاص لتسهيل الاتفاق بين القادة الليبيين على آلية للإشراف الشفاف على الموارد النفطية الليبية والمساءلة عنها. ونرحب بالمشاورات الواسعة النطاق التي أجراها الممثل الخاص ونود أن نرى مشاركة أكبر مع المجتمع المدني، فضلاً عن الجهود المبذولة للتصدي لمحاولات السلطات الليبية والجهات الفاعلة الأمنية لإغلاق الحيز المدني. وقد يتمخض عن المشاورات التي تجريها بعثة الأمم المتحدة مع أعضاء المجتمع المدني نيابة عن وكلاء السلطة الليبيين ما يسعى الشعب الليبي للحصول عليه من قادته في حكومة منتخبة حديثاً.

وأخيراً، نقدر عمل المملكة المتحدة بشأن مشروع القرار المتعلق بتجديد ولاية البعثة. ونرحب بالمفاوضات البناءة التي أجراها مجلس الأمن حتى الآن وندعو جميع أعضاء المجلس إلى مواصلة المشاركة المثمرة بغية كفالة أن تكون للبعثة الولاية الكاملة ومدتها سنة واحدة والتي تحتاج إليها لإنجاز مهمتها.

السيد جارديم أوليفيرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام المعين حديثاً في ليبيا، السيد عبد الله باتيلي، على إحاطته وأن نطمئنه إلى دعم البرازيل الكامل. وتعتقد البرازيل أن تعيين السيد باتيلي قد أعاد فتح نافذة من الفرص، لا سيما

واللاجئين. وتدعو فرنسا إلى تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. ونود أن نشير إلى أن المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد تقع على عاتق السلطات الليبية ونشجعها على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية.

ومن المهم أكثر من أي وقت مضى لمجلس الأمن والأمم المتحدة مساعدة ليبيا وشعبها في التصدي للتحديات التي تهدد سيادتها وأمنها ووحدتها. ولهذا السبب تؤيد فرنسا تأييداً تاماً وساطة الممثل الخاص عبد الله باتيلي وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة عام واحد.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص باتيلي على ما قدمه من إحاطة ومعلومات مستكملة عن الحالة الراهنة في ليبيا. وترحب الولايات المتحدة بتعيينه رئيساً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وتقدم له دعمها الكامل في سعيه من أجل تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا. ويشكل وصوله إلى طرابلس فرصة لتنشيط العملية السياسية. ونشجع البعثة على أخذ زمام المبادرة في المضي قدماً نحو التوصل إلى اتفاق على أساس دستوري وجدول زمني واضح للانتخابات، وإنشاء آلية شفافة لتخصيص عائدات النفط، والالتزام الحازم من جانب جميع الأطراف بالامتناع عن استخدام القوة. وما زلنا ندعو الليبيين إلى المشاركة في الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لوضع الأساس الدستوري للانتخابات، وهو هدف اقترب الاتفاق عليه في عدة مناسبات. ونشجع على اتخاذ قرارات سريعة بشأن معايير الأهلية للانتخابات الرئاسية والتفكير بعناية في كيفية تفاعل الجهات الفاعلة الليبية الرئيسية بعد الانتخابات.

ومن الضروري وضع جدول زمني انتخابي موثوق به وواقعي على وجه السرعة، بما في ذلك ترتيبات لتنظيم العملية الانتخابية والإشراف عليها ومراقبتها بشكل مستقل من جانب اللجنة الوطنية العليا للانتخابات ذات الكفاءة العالية. ويجب أن تكون هناك توقعات واضحة حول الموعد الذي يتعين فيه على أي مسؤول حالي يسعى إلى الترشح للمنصب أن يتخلى عن منصبه. ونشير إلى أن أولئك الذين

الجهود الليبية من أجل المصالحة الوطنية. كما نشكر المغرب على جهوده في دعم الحوار بين الليبيين، بما في ذلك مؤخرا باستضافة محادثات بين رئيس المجلس الأعلى للدولة ورئيس مجلس النواب خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي. ونحن متفائلون بشأن نتائج المحادثات الأخيرة.

بيد أن البرازيل لا تزال تشعر بالقلق إزاء استغلال المآزق السياسي المستمر لتأجيج النزاع والعنف مجددا. ونذكر بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة الليبية. ونسلط الضوء على أهمية وجود آليات مساهمة فعالة لإثاء من قد يحاولون إحداث تغيير سياسي بالقوة.

ولا تزال البرازيل تشعر بالقلق كذلك إزاء الدفع باتجاه زيادة إنتاج النفط من ليبيا للاستجابة للطلبات في سوق النفط العالمية. ففي غياب سياسة حكومية موحدة، بما في ذلك بشأن توزيع الإيرادات بشكل عادل ويتسم بالشفافية، ينبغي أن تظل معايير إدارة الموارد الطبيعية في ليبيا، كنتيجة لازمة للسيادة الليبية، من أجل التنمية الوطنية الليبية ورفاه جميع الليبيين، وليست كاستجابة للمصالح والضغط التي يحركها الأجانب.

كما نلاحظ مع القلق استمرار الإدارة النشطة للأصول الليبية المجمدة في الخارج، لا سيما بموجب سياسات تؤدي إلى تآكل الأموال المجمدة، مما يتناقض مع هدف نظام الجزاءات المتمثل في الحفاظ على تلك الأموال لصالح الشعب الليبي. وتشير البرازيل إلى الاستنتاجات التي توصل إليها فريق الخبراء المعني بليبيا التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، التي تؤكد عدم السماح بالإدارة النشطة للأصول الليبية المجمدة، وفقا للفقرة ١٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

أخيرا، يلاحظ وفد بلدي أن الإنز الذين يمنحه المجلس للدول الأعضاء لتنفيذ حظر الأسلحة المفروض على ليبيا لا يزال مثيرا للجدل. ونشدد مرة أخرى على أهمية الاحترام الكامل لحظر الأسلحة وتنفيذه وفقا للشروط المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب أن يتحد المجلس في دعوته الأطراف الليبية إلى تحية خلافاتها جانبا والمضي قدما في عملية سياسية حقيقية يقودها الليبيون ويملكون زمامها.

في الأشهر القليلة الأولى من ولايته، لكي تكون بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا فعالة في دورها الاستشاري في دعم عملية سياسية حقيقية يقودها الليبيون ويملكون زمامها. لذلك نشجع الممثل الخاص على التواصل مع جميع الجهات المعنية الليبية بشعور من الإلحاح والبناء على الاتفاقات القائمة، بما في ذلك المبادئ المتفق عليها في ملتقى الحوار السياسي الليبي.

كما نشجع الممثل الخاص الجديد للأمين العام على تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي المستقل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بما في ذلك عن طريق تعزيز استخدام الاتصالات الاستراتيجية لدعم أنشطة البعثة. وبشكل تنظيم الانتخابات على أساس دستوري متين خطوة هامة نحو توحيد المؤسسات الحكومية في ليبيا. ونذكر بأهمية الخطوات الأخرى لضمان تحقيق السلام والاستقرار في البلد، كجزء من نهج متكامل واستراتيجي ومتسق إزاء بناء السلام.

وينبغي أن يكون نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها أولوية على المسار الأمني، وذلك بالترابط الوثيق مع ظروف التنمية وحالة حقوق الإنسان في ليبيا. ونعرب عن تقديرنا لإسهامات اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ باعتبارها منصة للحوار بين الليبيين لمعالجة الظروف الهيكلية المتعلقة بالعنف المسلح. ونشدد أيضا على أهمية التنسيق الإقليمي لعودة المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية.

لقد اعترف مجلس الأمن مرارا وتكرارا بالروابط القوية بين الاستقرار والأمن في ليبيا وفي البلدان المجاورة، ولا سيما في منطقة الساحل. ولذلك، ندعو إلى التنسيق على نحو أوثق بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبعثات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في المنطقة. كما تسلط البرازيل الضوء على عمل لجنة بناء السلام في منطقة الساحل وتشجع تبادل الآراء بين المجلس واللجنة بشأن الملف الليبي.

ورحبنا بإعلان المجلس الرئاسي عن إطلاق استراتيجية للمصالحة الوطنية في ليبيا في حزيران/يونيه الماضي. ونتطلع إلى تنفيذ تلك الاستراتيجية، مع مراعاة العرض الذي قدمه الاتحاد الأفريقي لدعم

بحوار المصالحة الوطنية في ليبيا وتدعم جميع الأطراف في البلد في إحراز تقدم مطرد في تنفيذ الرؤية الاستراتيجية للمصالحة الوطنية من أجل توفير بيئة مواتية لدفع العملية السياسية قدماً.

ويملك الاتحاد الأفريقي ثروة من التجارب والممارسات الناجحة في النهوض بالمصالحة. وتعرب الصين عن تقديرها للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وتواصل دعمه في المساعدة على تحقيق المصالحة في ليبيا. لقد خلفت سنوات من النزاع الخراب والدمار في ليبيا. وتعزيز المصالحة الوطنية هو الطموح المشترك للشعب الليبي كما أنه وسيلة حاسمة لتحسين الوضع الإنساني. والنفط هو المصدر الرئيسي للدخل في البلد، وتأمل الصين أن يؤدي استئناف إنتاج النفط في ليبيا إلى تحفيز التنمية الاقتصادية للبلد وتحسين سبل عيش الناس. لقد أوشكت ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على الانتهاء. وتؤيد الصين اعتماد مجلس الأمن لمشروع قرار يتضمن عناصر موضوعية لتجديد الولاية لفترة أطول. ونشجع البعثة على مواصلة العمل وفقاً لقرارات المجلس ذات الصلة والتركيز على ولايتها الأساسية وتعزيز الانتقال السياسي في ليبيا ودعم إجراء الانتخابات في ليبيا.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته وأن أؤكد له دعم الهند الكامل.

كما أرحب بحضور السفير الليبي في جلسة اليوم.

إن الحالة في ليبيا مثيرة للقلق حقاً، على نحو ما سمعنا من الممثل الخاص للأمين العام. وقد أعرب مجلس الأمن في الماضي عن إدانته للاشتباكات العنيفة في طرابلس. وشهدنا في الشهر الماضي وقوع المزيد من الاشتباكات بين الجماعات المسلحة في ليبيا، مما أدى إلى سقوط ضحايا بين المدنيين. وعلى نحو ما أشرنا سابقاً، فإن الجمود السياسي والحشد اللاحق للجماعات المسلحة في ليبيا قد يقوضان المكاسب التي تحققت منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري أو مسلح للمسائل التي تواجه ليبيا. ولا بد أن يشدد المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، على تلك النقطة.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي على إحاطته وأرحب بالممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

إن اتباع نهج سياسي هو السبيل الوحيد المناسب لحل القضية الليبية. ووفقاً للإحاطة التي قدمها السيد باتيلي، لا تزال العملية السياسية في البلد في حالة جمود. فلم يُحرز أي تقدم في إرساء أساس دستوري للانتخابات، وهذا أمر يبعث على القلق. وقد أعرب كل من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة عن استعدادهما لاستئناف الحوار في أقرب وقت ممكن، وهو ما ترحب به الصين. ونشجع جميع الأطراف في البلد على تكثيف المشاورات تحت رعاية الأمم المتحدة وعلى التوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن الأساس الدستوري للانتخابات حتى يمكن إجراء الانتخابات وإيجاد حل للمأزق السياسي الحالي في أقرب وقت ممكن، استناداً إلى نتائج الحوار السابق.

وتشكل الأمم المتحدة القناة الرئيسية للوساطة في العملية السياسية الليبية. وترحب الصين مرة أخرى بتعيين السيد باتيلي ممثلاً خاصاً للأمين العام لليبيا وتبليغه مهامه. فمن شأن ذلك أن يساعد ذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على استئناف مهامها بشكل كامل وتعزيز المساعي الحميدة للأمم المتحدة. وستدعم الصين بنشاط عمل السيد باتيلي.

وينبغي أن يلتزم المجتمع الدولي بجدية بمبدأ قيادة الليبيين للعملية وامتلاكهم لزماتهم وأن يحترم سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية وأن يمتنع عن فرض حلول من الخارج. وفي ظل الظروف الحالية، ينبغي لجميع الأطراف في ليبيا أن تعطي الأولوية لمصالح البلد وشعبه وأن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تتجنب تجدد أعمال العنف.

وتؤيد الصين اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في مواصلة الاضطلاع بدورها الرئيسي في الحفاظ على وقف إطلاق النار وتشجيع انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة. وينبغي أن تتسحب القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا في أقرب وقت ممكن بطريقة متوازنة ومنظمة. والمصالحة وسيلة مهمة لإسكات البنادق في ليبيا. وترحب الصين

السيدة موران (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بمقدم الإحاطة، السيد باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في الإحاطة الأولى التي يقدمها إلى المجلس. إن التعيين الذي طال انتظاره لممثل خاص خطوة حاسمة نحو تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا وموضع ترحيب كبير. ويحظى الممثل الخاص بدعمنا الكامل لجهوده في مساعدة ليبيا على الطريق صوب الانتخابات وتيسير استئناف الحوار السياسي الذي تشتد الحاجة إليه. وندعو جميع الجهات الفاعلة في ليبيا إلى التعاون معه بشكل بناء وبحسن نية. وننتطلع أيضا إلى التنفيذ الكامل للتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي الذي تجربته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تحت قيادته. ونعتقد أنه سيعيد البعثة لتحقيق الأثر الأمثل في الميدان. ومؤخرا في أيلول/سبتمبر، في الزاوية، تم تذكيرنا للأسف بأن المكاسب التي تحققت بشق الأنفس منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ معرضة للخطر. وأسفرت أعمال العنف بدوافع سياسية التي شهدتها طرابلس في آب/أغسطس عن مقتل ما يقرب من ٤٠ شخصا، فضلا عن إلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية الحيوية. ومن غير المقبول أن يستمر السكان المدنيون في ليبيا في تحمل وطأة القتال بين الجماعات المسلحة المتناحرة والإدارات المتنافسة. ونكرر التأكيد على أن جميع الجهات الفاعلة تتحمل مسؤولية حماية المدنيين ويجب أن تخضع للمساءلة عندما تقشل في القيام بذلك.

ولوضع حد لدورة العنف وتجنب تصعيد خطير، هناك حاجة ماسة إلى حكومة موحدة تمثل جميع الليبيين. والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة. ونحث الأطراف الليبية على التكاثر وتجديد الزخم نحو الاتفاق على أساس دستوري لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن. ونحثها على تنحية المصالح الضيقة والمصالح الذاتية جانبا، والامتناع عن الخطاب التحريضي وعن تسييس الموارد الطبيعية في ليبيا. وعلاوة على ذلك، يجب تجنب الأعمال التي يمكن أن تقوض الاستقرار الإقليمي.

وتتمثل الأولوية العاجلة في حل جميع المسائل المعقدة للتوصل إلى أساس دستوري لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. فإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن بطريقة حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية ضرورة ملحة.

وتسلط الاشتباكات العنيفة التي تتكرر بانتظام بين الجماعات المسلحة الضوء مرة أخرى على المخاطر التي يشكلها استمرار وجود القوات الأجنبية والمرتزقة في ليبيا، والذي يشكل انتهاكا لاتفاق وقف إطلاق النار الليبي لعام ٢٠٢٠ ويتعارض مع بيانات مجلس الأمن. ولا تزال انتهاكات قرارات المجلس، ولا سيما الأحكام المتعلقة بحظر الأسلحة، مستمرة مع تجاهل صارخ للسلام والاستقرار في ليبيا والمنطقة. وأود أن أكرر التأكيد على ما أشار إليه بشكل قاطع فريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) في تقريره النهائي:

”أما ما تبقى من التدريب الذي تقدمه تركيا إلى القوات المالية لحكومة الوحدة الوطنية فهو عسكري أو بحري بطبيعته، ومن ثم فهو يشكل انتهاكا للفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).“ (S/2022/427، الفقرة ٧٧)

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء عودة النشاط الإرهابي إلى الظهور في ليبيا. ونكرر التأكيد على أنه يجب عدم السماح للجماعات الإرهابية والكيانات التابعة لها بالعمل بلا رادع في ليبيا.

إن الإرهاب النابع من ليبيا ستكون له حتما آثار تمتد إلى منطقة الساحل. ولذلك، من المهم أن يعالج المجتمع الدولي هذه المسألة في هذه المرحلة بغية تجنب عواقبها الجانبية اللاحقة في القارة الأفريقية الأوسع نطاقا.

ويجب أن تكون عملية السلام بقيادة ليبية ويتولى الليبيون زمامها بشكل كامل دون إملاءات أو تدخل خارجي. والهند، من جانبها، لا تزال ملتزمة بدعم ليبيا والشعب الليبي في سعيهما لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

أن نركز في بيان اليوم على أربعة جوانب مهمة. أولاً، تبقى مسألة عقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية مطلباً مشروعاً للشعب الليبي، ولكن تحقيق ذلك يتطلب استئناف الحوار ومواصلة التشاور، ونرحب هنا باجتماع الأطراف مؤخراً في المغرب. ونشيد بالجهود التي تبذلها المملكة المغربية في هذا الصدد. كما أن تمهيد الطريق للانتخابات يتطلب اتخاذ خطوات جادة لتحقيق مصالح وطنية شاملة وواسعة، إذ نرحب هنا بالتقدم المحرز من قبل المجلس الرئاسي الليبي بشأن مسارات المصالحة الوطنية، بما يسهم في تأسيس أرضية مشتركة للوصول إلى تسوية مستدامة للأزمة الليبية. ونتطلع أيضاً إلى انعقاد مؤتمر شامل لكافة أطراف الشعب الليبي والمدعوم من قبل الاتحاد الأفريقي، ندعو هنا الممثل الخاص للأمين العام إلى بذل ما في وسعه لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء في ليبيا والتوصل إلى التفاهات والتوافقات المطلوبة. ثانياً، نؤكد على أهمية الوصول إلى الغايات المرجوة في المسار السياسي واتخاذ خطوات جادة لتوحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية والبدء بانسحاب كافة القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمترتبة من ليبيا على نحو متزامن، ومرحلي، وتدرجي، ومتوازن. كما نؤكد على أهمية الحفاظ على الاتفاقية الشاملة لوقف إطلاق النار والتي أكملت الذكرى السنوية الثانية أمس. ونتطلع في هذا الجانب إلى انعقاد الاجتماع القادم للجنة العسكرية ٥ + ٥، والذي سيعقد برعاية البعثة، ونحث الممثل الخاص للأمين العام على العمل مع كافة الأطراف الليبية لمعالجة أسباب الانفلات الأمني التي يعد المواطن الليبي الأكثر تضرراً منها. ثالثاً، لا بد من إيلاء المسارين الاقتصادي والإنساني الأهمية الواجبة، مما يقتضي من أصحاب القرار في ليبيا تركيز أولوياتهم على الاستجابة للاحتياجات الأساسية وتوفير الخدمات الأساسية للشعب الليبي واستغلال الموارد الطبيعية في محلها وإنفاق العائدات بشكل عادل وشفاف واحترام استقلال المؤسسات الاقتصادية والمالية الليبية. رابعاً، نشدد على ضرورة إشراك المرأة الليبية في عملية صنع القرار والتفاوض والحوار الليبي بشكل فاعل ونشيد بجهود الأمم المتحدة في تمكين المرأة بالتنسيق مع مختلف الجهات والمؤسسات الليبية، علاوة على التعاون القائم بين الأمم

وفي هذه اللحظة المحفوفة بالمخاطر، يجب ألا نغفل عن حالة حقوق الإنسان المقلقة بشكل متزايد في ليبيا، بما في ذلك المؤشرات الأخيرة على إمكانية إصدار أحكام بالإعدام مرة أخرى. فحيز المجتمع المدني يقلص وتستهدف النساء صراحة بسبب نشاطهن ومشاركتهن السياسية. إن تشويه سمعة المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على وسائل التواصل الاجتماعي أمر يستحق الشجب ويأتي بتكلفة باهظة على نطاق أوسع من السكان. والأرقام المتعلقة بالاحتجاز التعسفي صادمة. إن المهاجرين واللاجئين والأطفال من بين المحتجزين في ظروف قاسية. ونشجع الأمم المتحدة والدول الأعضاء والسلطات الليبية على العمل من أجل إيجاد بدائل للاحتجاز قائمة على حقوق الإنسان.

وختاماً، نتطلع أيرلندا إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في وقت لاحق من هذا الأسبوع، ونحن نعمل عن كثب مع الزملاء حول الطاولة لتحقيق تلك الغاية. والأهم من ذلك، إننا نؤكد من جديد دعمنا الكامل لتجديد الولاية لفترة الـ ١٢ شهراً النمطية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن ذلك سيوفر الاستقرار والقدرة على التنبؤ اللذين تشدد الحاجة إليهما للبعثة في منعطف حاسم وحساس بالنسبة لليبيا.

وفي الختام، نؤكد مجدداً دعمنا الثابت للأمم المتحدة، فضلاً عن الجهود الدولية، بما في ذلك عملية برلين، للتغلب على المأزق السياسي الحالي والتوصل إلى حل مستدام بقيادة وملكية ليبية.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بداية نرحب بالسيد

باتيلي ونشكره على إحاطته القيمة، متمنين له كل التوفيق في مهامه الحالية. ونؤكد له على دعم دولة الإمارات الكامل لجهوده وجهود البعثة الأممية والتي نتطلع لتمديد ولايتها لعام كامل في نهاية الأسبوع القادم. ولا يفوتنا الترحيب بالسفير طاهر السني في جلسة اليوم.

وفي سياق عملية القتل الشنيعة في صبراتة والتي راح ضحيتها ١٥ شخصاً على الأقل من مهاجرين وطالبي لجوء، نؤكد على الحاجة الملحة للعمل على تفكيك شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود. وأن يشمل ذلك كله كل من دول المصدر والمقصد والعبور. ونود

لحل المشكلة السياسية في ليبيا. لذا ندعوكم إلى اتخاذ المزيد من هذه الخطوات الإيجابية والتي ستساهم، بلا شك في دعم الاستقرار في بلدي وإنهاء الانقسام الدولي.

لذلك نرحب أيضا بالجهود المختلفة التي بُذلت في الفترة الماضية التي قامت بها عدة دول صديقة التي عقدت عدة لقاءات مع الأطراف الليبية، ومساعدتها لإيجاد حلول فاعلة للخروج من الأزمة الراهنة. وفي هذا الشأن نأمل أن تلقتي جميع هذه الجهود وألا تتعارض، وأن تصب كلها في هدف واحد، أي أن تقضي إلى دعم القيادة والملكية الليبية للحل. وأول تلك الحلول التوافق على القاعدة الدستورية للوصول إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وإنهاء كافة المراحل الانتقالية التي عانت منها ليبيا لأكثر من عشر سنوات. لقد استمعت بعناية لكل لبياناتكم اليوم، واستمع إليها الليبيون أيضا. ومن الواضح أنه يوجد إجماع لدى الجميع على الانتخابات، فلنثبت معا لليبيين أن هناك جدية حقيقية لدى مجلسكم لتحقيق ذلك.

نحن نعلم أن الأزمة في ليبيا معقدة ومركبة، ولن تُحل فقط بإجراء الانتخابات، ولكن أيضا ستكون الانتخابات خطوة مهمة نحو الحل وإنهاء أزمة الشرعية، وحتى نلتفت بعدها لإيجاد حلول جذرية للتحديات المتبقية.

لذلك نكرر مرة أخرى طلبنا بدعم المفوضية العليا للانتخابات والحكومة، وإرسال فرق من الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات وتقديم الدعم الفني واللوجستي للعملية الانتخابية منذ الآن، وذلك بالتوازي مع المسارات السياسية والقانونية الأخرى، لأن هذا سيكون مؤشرا مهما على جدية المجتمع الدولي على دعم الانتخابات واستعادة الزخم الذي كان قبل شهر كانون الأول/ديسمبر، حتى وإن كانت هناك الخلافات من بعض الأطراف بشأن إجراء الانتخابات، يجب ألا نقف عند ذلك.

من جانب آخر، لا يفوتنا التذكير بجهود اللجنة العسكرية المشتركة التي ما زالت تحاول، ورغم التحديات العمل على إنجاز ما تم التوصل إليه من بنود اتفاق وقف إطلاق النار. لذلك فإن دعم هذه اللجنة مهم جدا لأنها يمكن أن تؤدي دورا محوريا في توحيد المؤسسة

المتحدة ومؤسسات التواصل الاجتماعي لمكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية الذي يستهدف النساء. كما نعرب عن القلق من التقارير الواردة بشأن حالات الترويع والعنف والاعتداءات على النساء المشاركات في الحياة العامة، وختاما، نأمل أن يتمكن الليبيون من النجاح في إيجاد الحلول الواجبة لبناء دولة ليبية موحدة ومزدهرة وتحقيق التطلعات المشروعة للشعب الليبي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): في البداية أهنيكم وأهني غابون على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وعلى إدارتكم لجلساته، كما أشكر السيد باتيلي على إحاطته، وأهني أيضا على تعيينه في منصبه المهم كونه أول مبعوث أفريقي لليبيا. لذا نتطلع إلى دوره المهم في هذه الفترة الحرجة من الأزمة في بلدي. كما نضم صوتنا إلى البيان المشترك للمجموعة الأفريقية (A3) الذي ألقاه زميلي مندوب كينيا. قد شجعنا كثيرا البدء السريع لعمل السيد باتيلي من ليبيا. كما رحبنا أيضا بتصريحاته التي أعلن فيها فور وصوله عزمه على التواصل مع جميع الأطراف الليبية دون استثناء والاستماع لها بخصوص الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية. وإن من أولوياته الوصول إلى مسار توافقي ليبي يفضي إلى تنظيم انتخابات في أقرب وقت ممكن ذات مصداقية وتعبر عن رغبة الشعب الليبي. لذلك نتمنى أن يستكمل السيد باتيلي من حيث انتهى من سبقة. ولا نعيد مرحلة التجارب والأخطاء السابقة، ثم نتوقع نتائج مختلفة. الليبيون، السيد باتيلي في حالة ترقب وانتظار. ويودون أن يروا انتهاء لهذه المرحلة من الأزمات والتعبير عن رغبة أكثر من قرابة 3 ملايين ناخب لإجراء الانتخابات. وفي نفس هذا الإطار، نشيد ببوادر التوافق الحاصل حاليا داخل مجلس الأمن.

في ذات الإطار نشيد بمبادرات التوافق الحاصل حاليا داخل مجلس الأمن. ونرى ذلك في إمكانية تعيين المبعوث الخاص بعد قرابة عام، وكذلك ما نتوقعه من إصدار قرار لتمديد ولاية البعثة الذي عانى كثيرا. هذا القرار المتوقع التوافق عليه لدعم العملية الانتخابية من جديد، وهذا التوافق يعطينا بعض الأمل حول وجود إرادة من مجلسكم

هذا السياق عقدت اللجنة الاستشارية اجتماعها الأول في طرابلس منذ أيام، وبعضوية الاتحاد الأفريقي، وذلك للإعداد للملتقى التحضيري الذي سينعقد في منتصف الشهر المقبل بمشاركة أكثر من ٨٠ عضوا يمثلون كافة المدن والمناطق الليبية، بكل انتماءاتهم الفكرية والسياسية والاجتماعية، وذلك من أجل التمهيد لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية المتوقع في العام المقبل.

وفي هذه المناسبة نعرب عن شكرنا للاتحاد الأفريقي لدعمه هذا الملف، كما نشكر الكونغو بصفتها رئيسة اللجنة العليا الخاصة بلبيبا، ونتمنى، بمساعدة الأمم المتحدة من خلال مبعوثها الأفريقي، أن يُترجم هذا الدعم إلى خطوات ملموسة على أرض الواقع من خلال تحقيق أهداف وغايات المصالحة المنشودة. علينا أن نكون على قناعة بأن كل المسارات السابقة كانت ذات طابع فني أو تقني، أما مسارات بيئية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو أمنية. وكانت تقتصر دائما إلى أهم مسار وأهم قاعدة، أي المصالحة الوطنية، وهي اللبنة الأساسية لدعم تلك المسارات المختلفة. لذلك فإن تلك المسارات على مدار السنوات لم يُكتب لها النجاح أو الاستدامة. علينا أن نبدأ بالقاعدة، وأن ندعم المسارات جميعها، وعلى رأسها مسار المصالحة الوطنية، وبناء الثقة بين الليبيين.

في الختام، ورغم كل التحديات، نحاول اليوم النظر إلى التطورات الأخيرة بتفاؤل، ونتطلع إلى أن تسفر الجهود الدولية عن نتائج مثمرة، وأهمها دعم الإرادة الوطنية الخالصة، والاستجابة لرغبة المواطن الليبي، نحن نسعى للشراكة مع الجميع، ولكن على أساس الندية واحترام السيادة الوطنية، وكلنا ثقة بأن أبناء شعبنا سيخرجون لا محالة من هذه الأزمة، فلا تخذلوهم مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

الآن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

العسكرية التي طالما شهدت الانقسام، ويمكن أن تكون نواة لبناء جيش ليبيا الموحد.

أما فيما يتعلق بما سمعناه اليوم عن الأحداث المؤسفة التي وقعت الفترة الماضية في صبراته، والتي نتج عنها للأسف مقتل عدد من المهاجرين أثناء محاولتهم عبور البحر بأحد قوارب الموت، فنود التعبير عن إدانتنا لهذا العمل الإجرامي، ونود أن نشدد على أنه عمل فردي، وأن مكتب النائب العام ووزارة الداخلية استطاعت القبض على الجناة خلال ٤٨ ساعة من لحظة وقوع الحادث. ويجري التحقيق معهم الآن. وفي هذا الشأن نجدد دعواتنا للتصدي معا إلى عصابات تهريب البشر وشبكاتهما الدولية، والتي تجمعها مصالحها الإجرامية المشتركة في كل من دول المصدر والعبور والمقصد، وليس في ليبيا فقط، وتحتاج منا إلى تضافر جهود الجميع لمواجهتها.

لذلك نعيد ونكرر طلبنا بأن يقوم المجلس بمسؤولياته لوضع مهربي البشر في شبكات الإجرام الدولية على قائمة الجزاءات، والتحقيق في ما يقومون به، وليس فقط ما يحدث داخل ليبيا. نحن الآن بحاجة إلى دعم الجهود الوطنية للخروج من دائرة الصراع ولإنهاء التدخلات الأجنبية والانقسام والتشتت. ولا سبيل لذلك إلا بمصالحة وطنية حقيقة تسمح على كل المصالح، مصالحة تحقق لليبيين الاستقرار والازدهار. هذه المصالحة ستساهم وبشكل كبير في حلحلة المأزق السياسي الراهن. فنحن نحتاج إلى إعادة بناء الثقة بين جميع أبناء الوطن بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم، ونعمل على طي صفحة الماضي ونتجه إلى المصارحة والمحاسبة، والتسامح، والعفو وجبر الضرر.

في هذا الصدد قام المجلس الرئاسي كما تابعت بخطوات عملية فاعلة، بدأت بإنشاء المفوضية العليا للمصالحة الوطنية برئاسة النائب عبدالله اللافي، كما تمت صياغة الرؤية الاستراتيجية لمشروع المصالحة الوطنية، وإنشاء لجنة من خبراء القانون لصياغة قانون موحد للمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية. إنها خطوات عقد فيها المجلس الرئاسي عديد اللقاءات مع نخب وطنية من كافة أنحاء البلد، في سبيل تقريب وجهات النظر وإيجاد أفضل السبل للمضي قدما. وفي